

الناصرية والدين

الحلقة الرابعة والأخيرة

مقدمة

في الحلقات الثلاثة الماضية بسطت نظرة الناصرية وقائدها للمسألة الدينية عموماً والموقف والرؤية من الإسلام دين الأمة وعماد وجودها، ثم أتيت على قضية العلمانية لأجيب عن سؤال يتصل بعلاقة الناصرية بالعلمانية بتجلياتها المختلفة ، وفي هذه الحلقة الرابعة والأخيرة أتناول علاقة الناصرية بالنظام الإسلامي ، وذلك من خلال تبيان معنى النظام الإسلامي وهل الناصرية فيما جاءت فيه وأرادته كانت مغايرة أو مناقضة أو بديلة للنظام الإسلامي.

الحلقة الرابعة

الناصرية والنظام الإسلامي

ويبقى سؤال هنا ، إذا كان للناصرية هذا الموقف من الدين وهذا الموقف من الإسلام، ولم تكن علمانية ، فلماذا لم تتبن النظام الإسلامي؟! وذهبت عوضاً عن ذلك للحديث عن النظام الاشتراكي التعاوني ، ثم النظام الاشتراكي العلمي ، وكان الطابع العام لمسيرتها البحث عن نظام اجتماعي وسياسي لها .

السؤال حقيقي وجاد ، والإجابة عليه شديدة الأهمية ، ليس فقط لرؤية ما كانت عليه الناصرية ، وإنما أيضاً – وهذا هو الأساس – لما سيكون عليه أمرنا في المستقبل.

إن الناصرية ترى أن الدين الإسلامي : الذي يتضمن

** العقيدة

** العبادات

** المعاملات

** الأخلاق

قدم كامل ما تتضمنه العقيدة من جوانب إيمان واعتقاد ومعرفة ، وكذلك فعل فيما يتصل بالعبادات ، فليس في هذا الجانب أي فرصة أو إمكانية للزيادة أو التعديل ، فكل ما يحتاجه المسلم قد وفره الاسلام ، كاملا منجزا ، وليس على المسلم إلا إتباعه ، وأي إضافة في هذه الجوانب ، إنما هو تقول على الله جل وعلا ، أو اتهام للرسول عليه السلام ، وقد جاء في محكم التنزيل بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " ... اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً " المائدة / ٣

والالتزام بهذا الجانب مما يدل على إسلامية المسلم ، وأي محاولة للإضافة فيه بدعة واليهما يشير الرسول الأعظم في حديثه المشهور تداوله ومنه ".... وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار " النسائي وصححه الألباني ، وقوله صلى الله عليه وسلم " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " رواه البخاري ومسلم . ولقد قدم الإسلام أسس الأخلاق وقوامها إلى درجة قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق " مسند الإمام أحمد .

أما ما يتصل بالمعاملات ، ومن ضمنها النظام السياسي والاقتصادي ، فإن فيه تفصيل، لأنه يتضمن جوانب من الحلال والحرام التي جاء عليها الدين الاسلامي والتي لا يناقش فيها أحد إلا بمقدار ما يتحملة البحث من إمكانيات التطبيق . وفيها ما يتصل بنظام الأسرة ، والزواج والإرث ، وهي نظم استقرت في المجتمع الاسلامي ، وكل ما يبحث فيها إنما يبحث في نطاق الفقه الاسلامي وليس الشرع الاسلامي .

ما أتينا عليه حتى الآن لا يمثل نقاط خلاف حقيقية بين المسلمين ، بغض النظر عن مستوى التطبيق ، وما يصدق على النظام الناصري في هذا الأمر يصدق على الكثير من غيره .

القضية الجوهرية التي ثارت حولها الخلافات وتثور ، والتي اعتبرتها أحزاب الاسلام السياسي ، قاصمة الظهر تتصل بالمشروع القومي الحضاري الذي حمل لواءه جمال عبد الناصر وبالنظام الاجتماعي ، والاقتصادي الذي اعتمده ،

وفي هذا الجانب بالتحديد يجب إيضاح أن قوى الثورة المضادة التي واجهت عبد الناصر قبل إعلانه الخيار الاشتراكي وعززت هجومها بعد الإعلان، صبت جام الغضب على هذا الخيار واعتبرته مناهضا للإسلام، وذهب الكثير من أصحاب هذا التيار إلى اعتبار عبد الناصر علمانيا وكذلك ثورته ، وذهبوا إلى حد تكفيره .

وقبل أن نمضي في توضيح رؤية عبد الناصر وثورته لهذا الجانب ، يجب أن نستذكر ونستحضر هنا أن هذه الثورة المضادة لم تنطلق في وجه أولئك الذين طبقوا النظام الرأسمالي أو الإقطاعي قبل أن يأتي عبد الناصر ، وفي فترة حياته ، وعلى مدى وجود ثورته ، وحتى الآن . وأن المقصود في كل هذه المعارك التي واجهت عبد

الناصر هو خياراته الثورية لتوحيد الأمة ، وبناء نهضتها ، وقد استخدم الدين الاسلامي ظلما وعدوانا في هذه المعارك .

وفي المرحلة الراهنة تكتشف العديد من قوى الاسلام السياسي ، التي اختارت نهج المقاومة ، أن القوى العربية والإقليمية والدولية التي ناهضت عبد الناصر وثورته واستخدمتها واستخدمت خطابها الاسلامي في هذه المعارك ، تخوض الآن ضدها المعارك نفسها التي خاضتها ضد ثورة يوليو وقائدها .

والآن ، كيف نظر عبد الناصر وثورته إلى مسألتي النظام السياسي والاجتماعي ، وعلاقتهما بالإسلام ؟ .

بالمختصر ، ولأن المجال لا يحتمل تفصيل ، فإن الناصرية ترى أن الاسلام في هذا الجانب ، لم يقدم للمسلمين نظاما اجتماعيا واقتصاديا متكاملًا كما قدم ذلك بالنسبة لقضايا العقيدة والعبادة والأسرة .. الخ -، وهو ما أتينا عليه سابقا - ، وإنما قدم أسسا لبناء هذه النظم وترك للإنسان المسلم والمجتمع المسلم : لعقله ، ولظروفه ، ولتطوره ، أن يكتشف أفضل النظم ، وأكثرها فاعلية وقدرة على تحقيق تلك الأسس الاسلامية . ولم يكن هذا عجزا من المشرع خالق الكون وما فيه ومن فيه ، وإنما لأنه جل وعلا منح الإنسان العقل، وأراد له أن يستخدم هذا العقل في هذه المجالات ، وأن يتفاضل البشر فيما بينهم فيما يطرحونه وفيما يصلون إليه من حلول ورؤى ، وقد جاء تقديم هذه الأسس كعلامات هداية وإرشاد في هذا الطريق .

ولقد قدم الفقه الاسلامي الكثير من التفاصيل في هذا الجانب ، يوم أن كان هذا الفقه يواكب تطور الحياة، ويوم أن كانت حياة المجتمع الاسلامي تواكب عملية التقدم الإنساني وتقودها ، وحين توقف ذلك أو تعطل ، توقف عطاء هذا الفقه أو تضاعل .

ما الذي قدمه الإسلام للنظام السياسي والاجتماعي ؟، وهل ما قدمه في هذا المجال يخص المجتمع الاسلامي فقط أم أنه يمتد لكل المجتمعات الإنسانية ؟

قدم الإسلام قسمات معينة لهذا النظام، من هذه القسمات : الشورى، والحرية، والمسؤولية، والعدل الاجتماعي، والمساواة، والقضاء، ولم يفصل فيها ، وجاء الفقه الاسلامي بتفاصيل عديدة في هذه السمات، وما جاء به الفقه الاسلامي هو ابن عصره ومرحلته وظروفه ومدرسته الفقهية .

يعتقد البعض أن نظام الخلافة الراشدة هو النظام الإسلامي، لكن هذا غير صحيح، إنه نظام إسلامي، وليس النظام الإسلامي، ونتيجة عوامل تاريخية عديدة لم يتح لهذا النظام أن يبني آليات سياسية تسمح بالقول أنه كان هناك نظاما للشورى، أو أن الإسلام جاء بنظام للشورى، إن الشورى في الاسلام سمة وليست نظاما، وعلى الناس أن يكتشفوا النظام الذي يحقق مبتغى سمة الشورى التي جاء بها الاسلام،

والتي لا تخص النظام السياسي، وإنما تتسع لمختلف أشكال الاجتماع الإنساني - من الأسرة إلى أجهزة الدولة والحكم ، ومن إدارة مال اليتيم إلى إدارة مال الدولة - .

ويبدو أنه استنادا إلى هذه الحقيقة بدأ مفكرون معاصرون من قوى الإسلام السياسي يقولون إن الديمقراطية " بضاعتنا ردت إلينا " وأنها تمثل الرؤية المعاصرة لمسألة الشورى.

إنه لا يكفي أن نقول أن الديمقراطية بضاعتنا ردت إلينا، وليس صحيحا القول إن الديمقراطية هي الشكل الحديث للشورى، ولا يجوز أن نغطي فقر فقها المعاصر تجاه النظام السياسي، بالحديث عن الشورى كنظام سياسي إسلامي، هذا غير صحيح ولا يثبت للبحث العلمي والتاريخي، وليس نقصا في الإسلام أن لا تكون الشورى نظاما سياسيا، إذ هي أعم من ذلك واشمل، هي سمة من سمات المجتمع الإسلامي بل والمجتمع العاقل الذي يمضي سويا مع الفطرة التي جعل الله عليها البشر، ولقد ترك الإسلام لنا أن نولد النظام السياسي الذي ينسجم مع هذه السمة.

ويعتقد البعض أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان زمن الخلافة الراشدة ، هو النظام الإسلامي ، لكن الحق ليس كذلك ، إن ما كان في ذلك العصر كان نظاما إسلاميا، وكل نظام يبتغي تحقيق العدل الاجتماعي، ويمنع الاحتكار، ويؤمن تقدم المجتمع، ويحقق له القدرة على التصدي لتحديات العصر، ويمكنه من النهوض بمجتمع المسلمين حتى يأخذ هذا المجتمع زمام الحضارة والتقدم، يكون مجتمعا يحمل هذه السمات الإسلامية أو بعضها ، سواء كان مجتمعا إسلاميا أم لا، لذلك حينما لم تكن قضية النظام الاجتماعي جزءا من الحرب على عبد الناصر وثورته كتب البعض عن اشتراكية الإسلام دون حرج، وتحدث كثيرون عن القومية العربية، وفي هذا نقل عن الإمام محمد عبده حينما ذهب إلى أوروبا ما معناه : أنه رأى مجتمعا بقيم الإسلام دون أن يرى مسلمين .

إن الحديث عن النظام الاقتصادي الإسلامي فيه كذلك الكثير من القسر، وهو حديث لم نسمع به إلا في هذا العصر.

وحين نقدم النظام الاقتصادي الإسلامي مقابلا للنظام الرأسمالي، أو النظام الاشتراكي، أو النظام الإقطاعي، لا نكون قد حققنا شيئا ذا قيمة للإسلام إلا إذا جلبنا هذا المفهوم في التاريخ قبل الحاضر، لا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي والإنتاجي على زمن الخلفاء الراشدين، وزمن بني أمية، وزمن العباسيين، وزمن المماليك والدول المنتابفة، وزمن العثمانيين نظاما واحدا، ليس إقطاعيا وليس رأسماليا، وإنما نظاما إسلاميا ، ثم في العصر الحديث صار نظاما آخر بفعل التدخل الغربي، هذا مخالف لحقائق التطور، ومخالف أيضا لوقائع التاريخ،

نحن لا نشك إن هناك عناصر مشتركة وعناصر أخرى مختلفة بين الأنظمة الاقتصادية التي كانت سائدة عبر كل هذه العصور في مجتمعاتنا الإسلامية وتلك التي كانت سائدة في المجتمعات الغربية ، علينا أن نبينها ونحددها ثم نحدد مرجعية هذا الاختلاف ، وحين نكتشف أن الأصول الإسلامية هي التي دفعت وأسست لها الاختلاف نقول إن هذا هو أثر الإسلام في هذه النظم ، ولنا بعد ذلك أن نطلق ما نشاء من توصيفات ، يمكن أن نقول أن هذا هو النظام الإسلامي الزراعي مقابل النظام الإقطاعي ، وهذا هو النظام الإسلامي الصناعي مقابل النظام الرأسمالي ، أو ما يراه مفكرون وفقهاؤنا من أوصاف صحيحة وأصيلة،

إن أكثر مسألة معاصرة انصب عليها الاجتهاد الإسلامي في المجال الاقتصادي الراهن هي مسألة البنوك الإسلامية، وإذا كان لنا أن نقول شيئاً في هذا المجال - الذي يقال فيه الكثير- فإننا نكتفي بملاحظتين لهما صلة بمجال بحثنا :

الملاحظة الأولى: أن إسلامية هذه البنوك ما زالت مجال شك ، ويبدو لي أن نظام البنوك في المجتمع الاشتراكي أكثر تلاؤماً مع الموقف الإسلامي تجاه الربا من هذه البنوك لسبب رئيس أن البنوك في المجتمع الاشتراكي لا تستهدف الربح " الربا " وإنما تستهدف القيام بوظيفة اجتماعية عامة أو قطاعية تحدها الدولة

الملاحظة الثانية: وهي الأهم أن هذا الاجتهاد يأتي في إطار نشاط البنك ضمن بنية المجتمع الرأسمالي، أي أنها بنوك تساهم في اندماج مال المسلمين في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولا تؤسس لنظام اقتصادي إسلامي ، وهذا على عكس ما يوحي إليه المتحدثون والمدافعون عن البنوك الإسلامية، ولهذا السبب بالتحديد تسارع بنوك ربوية عالمية لافتتاح أقسام للمعاملات الإسلامية ضمن فروعها المختلفة.

ولقد ذهب العديد من علماء المسلمين في هذا العصر ، ومن أولئك الذين عادوا مرحلة عبد الناصر ، يلتقون مع هذه الرؤية لقضية النظام السياسي والاقتصادي الإسلامي ، ويرون بالأدلة التي يسوقونها أن الله جل وعلا وضع للنظام السياسي والاقتصادي الإسلامي سمات معينة ، وترك لعقول المسلمين أن يصوغوا من حولها النظام الذي يلئم كل عصر وكل مرحلة، والذين يتابعون إصدارات هؤلاء العلماء وحواراتهم على الفضائيات لن يجد صعوبة في توثيق ذلك، ومثال ذلك هنا الدكتور محمد سليم العوا، والدكتور الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ راشد الغنوشي، وقبل ذلك الشيخ محمد الغزالي والإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت رحمهما الله تعالى .

لكن مقابل ذلك فإن قطاعاً من قوى الإسلام السياسي ومن هذه القوى : المجموعات الجهادية في مصر قبل مراجعاتها الأخيرة، وكذلك في الجزائر، والمجموعات المرتبطة فكرياً بالقاعدة، وحزب التحرير الإسلامي، والقطبيين، وأمثالهم، " ما

زالت تعتبر الديموقراطية كفر، والقومية كفر، والنظام الجمهوري كفر، والمواطنة كفر، والاشتراكية كفر، وفرض الضرائب على أموال المسلمين عدوان واغتصاب، واستقلالية القضاء كفر، ... الخ، بل إن البعض ذهب إلى إنكار الكثير مما أثبتته العلم إثباتاً قطعياً، انطلاقاً من عدم وروده في القرآن أو لورود نصوص ظاهرها يشير إلى خلاف ما جاء عليه العلم.

وكل هذا نتاج الاعتقاد بقديسية ما طبقه المسلمون من أنظمة وقوانين وما أقاموه نماذج سلطوية في عهدهم الأول واقتناعهم أن هذا بقي مستمرا في المجتمعات الاسلامية حتى مطلع العصر الحديث. وهو اعتقاد خاطئ لا يفرق بين التشريع الإلهي وبين اجتهاد المسلمين في كل حين، ووفق كل ظرف،

وكذلك اعتقادهم بأن الدين الاسلامي وفر كل شيء في كل مجال، وهذا اعتقاد خاطئ أيضا إذا ذهبنا في تفسيره مذهب هؤلاء، أما إذا اعتبرنا أن توجيه الله تعالى في كتابه الحكيم " واسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " النحل / ٤٣ ، الأنبياء / ٧ ، هو الضابط في تفسير هذا الشمول للنظام الاقتصادي والاجتماعي ولمختلف العلوم والاكتشافات، وأن القول بالإباحة ومساحة المسكوت عنه جزء من التشريع، فإن القول بأن الاسلام جاء على كل شيء يصبح قولاً صحيحاً مطلقاً، لأنه تصبح العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية جزءاً مما طالبنا الشارع بإعمال الفكر فيه واكتشافه ، أي يكون جزءاً من شرع الله في كونه، الذي لم يكشفه لنا لكنه طالبنا باكتشافه والتعرف الى خصائصه وضبطه بضابطة الاسلام ومبتغاه.

إطالة على مفهوم الحاكمية

من المهم أن نشير هنا إلى مفهوم مركزي عند أصحاب هذا الشطر من تيار الاسلام السياسي ، مفهوم سمح لهم أن يذهبوا بعيداً في تصورهم لعلاقة الاسلام بالنظام السياسي والاجتماعي ، ولعلاقة الناس وعقولهم بهذا النظام هذا المفهوم هو مفهوم الحاكمية ،

إن حجر الزاوية في موقف هؤلاء أن تجعل الحاكمية للبشر في حين أن الحاكمية في الاسلام لله وحده ، ويبينون على ذلك أن التشريع ، والحكم ، والتقدير لله وليس للبشر ، وحين يجعل البشر هذا الاختصاص لهم فيكونوا قد تعدوا على ما خص الله به نفسه ،

والحق أن هذه المسألة قديمة في الفكر السياسي الاسلامي ، تمتد منذ عهد الخوارج الذين كفروا الإمام علي كرم الله وجهه ، رابع الخلفاء الراشدين ، حينما قبل التحكيم ، وقالوا انه نزل على حكم الرجال – المحكمين – ولم ينزل على حكم الله الذي جعله خليفة .

ولقد حسم الإمام علي هذه القضية في حينها ، على المنهج الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوضحه الخلفاء الراشدين من بعده ، حينما أوضح ثلاث مسائل :

الأولى : أننا في ما نقوم فيه، وفي ما لا نقوم فيه نحن تحت حكم الله، وسيطرته، وقضائه، وقدره، إن هذه الحاكمية للخالق ليست في حاجة إلى اعتراف البشر، ولكن إيمان الفرد بهذه الحقيقة يجعله في عداد المؤمنين ويفرق بينه وبين أولئك الذين لا يؤمنون .

الثانية : أن ما نقوله ونفعله هو تعبير عن فهمنا، وإدراكنا لما يقع أمامنا من أحداث ووقائع، ومن الخطأ إسناد ذلك لله، ومن هنا يتكون أصل التفريق بين الدين والفكر الديني

الثالثة : أن الحكم " الأمر " شأن يختص بالبشر ، ويحكمون فيه ، ويتحكمون فيه ، وكلما كان اجتهادهم أقرب إلى مقاصد الشرع كلما كان فعلهم أقرب إلى مصلحة العباد ، ونفع الإنسان.

ونستطيع أن نقول باطمئنان : إن هذه السمات التي جاء عليها الاسلام فيما يتصل بالنظام السياسي والاجتماعي، لا تخص المجتمع المسلم فقط، ولا تشير إليه فحسب وإنما تتسع لتكون سمات كل مجتمع راشد ، بل إن " العدل والشورى " هي سمات الحكم الراشد مسلما كان أم غير مسلم، لكنه في المجتمع المسلم مطلبا على المسلمين العمل لتحقيقه، ونستحضر هنا ما رواه الله لنا من قصة ملكة سبأ التي كانت الشورى من سمات حكمها ، ومدحها القرآن بذلك ، وأجرى على لسانها سننا اجتماعية ، كما نستحضر هنا قول بعض فقهاء الأمة من أن الله - جلّ وعلا - يديم الدولة العادلة ولو كانت كافرة ، ويزيل الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة . فالدنيا للمسلم والكافر لا تقوم، وتستمر، وتكون منارة خير إلا بالعدل والشورى .

وختاما

هذه هي نظرة الناصرية للمسألة الدينية عموما ، وهذه نظرتها إلى علاقة الدين الاسلامي بالنظام السياسي والاجتماعي، وهذه نظرة قائد الثورة، وإن الباحث ليجد هذا واضحا جليا في كل مواطن، وتوجهات وقرارات وسياسات ثورة يوليو، ونجد

الأساس النظري لهذا الموقف في المناقشات والجلسات التي تولد عنها ميثاق العمل الوطني .

إن الوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الوحدة والتحرر، ومجتمع التقدم والمنعة، كان هو الموجه الرئيس لعبد الناصر وثورته ، وإن كافة المراحل التي مرت بها الثورة وكافة الشعارات التي رفعتها من الاشتراكية إلى الديمقراطية السلمية كانت تبتغي هذا الهدف ، وبغض النظر عن حجم ما أمكن تحقيقه في هذا الجانب – وهو حجم مهم وثر – فإن الهدف يبقى :

تحقيق الكفاية والعدل للمواطن ، وتحقيق التقدم والمنعة للوطن . وتحقيق الوحدة والتحرر للمجتمع .

وإذا كنا ننظر إلى المستقبل فيجب أن ننتبه إلى ضرورة الاعتناء الشديد في تحريك الاجتهاد الفقهي حتى يعاد وصل ما انقطع في هذا الجانب، وحتى يتمكن بناؤنا الحضاري القادم من تحقيق الاستقلالية القانونية، التي لم تتوفر زمن عبد الناصر رغم الجهود التي بذلها الأزهر وهيئاته الفقهية والتي كان يشارك فيها علماء وفقهاء من مختلف الدول العربية والإسلامية، ذلك أن تحقيق هذا الاستقلال وجه من أبرز وجوه الاستقلال والتميز الحضاري الذي حثنا عليه الدين الاسلامي .

د. مخلص الصيادي

كلمة أخيرة

يسعدني أن أتلقى تعليقات الأخوة من مختلف التيارات على هذا البحث توضيحا أو معارضة أو تأييدا ، وأتطلع للتجاوب مع جميع ما سيصلني وأن أجعل له مطالعة خاصة يستفاد من بعضها في إعادة صوغ هذا البحث ويلحق بعضها الآخر به ، ليكون حلقة مستقلة أو أكثر من حلقاته.

وأرجوا أن أتلقى التعليقات على بريدي الخاص moukhles@eim.ae

